

أهمية تقنين الأحكام القضائية وتدوين اجتهادات الفقهاء



د. خالد التويجر
KHALID@LFKAN.COM

تعد السوابق القضائية واجتهاد الفقهاء حالياً بالنسبة لأغلب النظم القانونية الحديثة بمثابة مصدرين تفسيريين يتضافران من أجل مساعدة القاضي على تفسير القاعدة النظامية وتوضيح أحكامها عند تطبيقها على المسألة المعروضة أمامه، على نحو يجعل الأنظمة تتماشى مع التطورات الحديثة في الحياة الاجتماعية.

ويطلق مصطلح السوابق القضائية على مجموع القرارات والأحكام الصادرة عن المحاكم في المنازعات التي عرضت عليها، وهي تمثل الجانب العملي للقانون، حيث يطبق القاضي القواعد النظامية على ما يرفع إليه من قضايا، فيجمل من القانون مادة حية تنمو وتتطور وتضيق بتطابع العصر الذي قدها فيه. ويطلق مصطلح اجتهاد الفقهاء على مجموعة آراء فقهاء الشريعة والنظام، سواء وردت هذه الآراء في الكتب أو الأبحاث أو المحاضرات أو الندوات، فالفقهاء يتولون شرح القواعد النظامية والتشريعية ويشرحون الغامض من أحكامها ويشيرون إلى أوجه النقص والقصور فيها وسبل تلافئها، كما أنهم يراعون في بحثهم وتقييمهم ألوان النشاط المستحدثة في الحياة الاجتماعية فيأخذون بأسباب تطورها. ويمكن القول إن العلاقة جد وثيقة بين القضاء والمقه. إذ يسترشد القاضي برأي المقيه ويستشير به، والمقيه يستفيد من تجارب القاضي المتراكمة فيتجه بإجتهاده الوجهة التي تتفق ومعطيات الحياة العملية، ولهذا فإن خير تفسير لأحكام الشريعة والنظام هو ما توافق له تجربة القاضي ونظرة المقيه. إن أهمية أحكام القضاء تتزايد كلما تعلقت القرارات الصادرة عن المحاكم بتصوص نظامية تحتاج إلى تفسير واجتهاد شخص من القاضي نفسه، خاصة التي لا تكون واضحة الدلالة وتوجد صعوبة فيما يتعلق بتفسيرها وفهمها وتطبيقها على الواقع. ومن هنا يصبح القاضي في حاجة إلى من يستأس برأيه لتفسير هذه التصوص وفهمها قبل تطبيقها على النزاع المعروض عليه. وفي هذه الحالة تزداد أهمية تقنين أحكام القضاء في المملكة لتكون مصدراً للقضاء يتم الرجوع إليه عند إصدار أحكامه. ويساعد تقنين أحكام القضاء على إكمال النص الوارد في القواعد النظامية، ويؤدي إلى الثبات في طريق تطبيق المحاكم للنظام، كما أنه يضمن الاستمرارية في تطبيق النظام من قضية لأخرى، وبالتالي يحد من تباين الأحكام، إلى جانب أنه يوفر الوقت والجهد والنفقات عند استقرار هذه الأحكام، كما أنه يساعد المحامين على تقديم الرأي القانوني عملائهم في أي قضية يفترون في دفعها، وبهذا يمكن تجنب إجراءات التقاضي مسيقاً. ولكن تقنين أحكام القضاء لا يكفي لوحده دون الرجوع إلى آراء ونظريات الفقهاء وتدوينها، ذلك أن الفقه الإسلامي والقانون الوضعي لم يتقدما إلا بفضل أجيال من الفقهاء أسهموا فيها في جميع عصور التاريخ وممتد أن عرفت البشرية الحضارة. إن الفقه يلعب من الناحية الواقعية دوراً كبيراً باعتباره مصدراً تفسيرياً للحكم وهو أكثر أنواع التفسير تحمراً لأنه الأكثر عطاءً، وهو يتشأ على مهل، ثم أنه لا يعرض لمسألة جزئية بل يقدم أفكاراً وتتميز النتائج التي يتوصل إليها بالعمومية والمنطق وقوة التحليل والتركيب. وهو من أكثر العوامل أهمية في تطوير أحكام الشريعة والنظام، خاصة أن معظم الاجتهادات المقيهية اكتسب أهمية خاصة، نظراً للمستوى التخصصي العالي الذي يتمتع به الفقهاء أنفسهم. حيث إنهم ينقسمون على تخصصات الشريعة والنظام المختلفة وكل منهم يجتهد ويبيع ضمن مجاله الذي تخصص فيه. ولذلك فإن تدوين آراء الفقهاء يؤدي الكثير من القوائد نذكر من أهمها ما يلي:-

- تفسير النظام وتوضيح الغامض منه والتعرض لأوجه النقص الذي يثاب التشريعات.
- يقدم اجتهاد الفقهاء وشروحاتهم لواضعي الأنظمة مادة قيمة يستفيدون بها عند صياغة أو تعديل نظام ما.
- لجميع أحكام المحاكم والتفصيل بينها وتبني تطورها بهدف الوصول إلى الاتجاهات العامة للقضاء.
- مساعدة القضاء على إيجاد حل للمنازعات المعروضة عليهم، فالقاضي كثيراً ما يستعين باجتهاد الفقهاء عند تفسير وتوضيح تصوص النظام. وكثيراً ما يكون القاضي وحده عاجزاً عن القيام بمثل هذا الأمر دون الرجوع إلى آراء الفقه.
- تهينة وتكوين محاسبي المستقبل، فالواقع العملي يشهد أن الضمامي يستند إلى اجتهاد الفقهاء في توضيحه لتصوص النظام وفي مذكراته المقدمة للمحاكم.
- ونظراً لما تقدم وللأهمية الخاصة لأحكام القضاء واجتهاد الفقهاء، فإنه بات من الضروري إمكان تقنين أحكام القضاء وتدوين اجتهاد الفقهاء في أسرع وقت ممكن، خاصة أن هناك توجهاً من الدولة لتتكون لجنة شرعية من خبراء القضاء والعلماء تكون مهمتها تدوين الفقه وتقنين الأحكام على قول واحد للحد من اختلاف أحكام القضاء تجاه الواقعة أو القضية الواحدة.

محاضر ومستشار قانوني